الكفار الغربيون:

أمريكا وبريطانيا والدول الأوروبية

يعملون على فصل جنوب

السودان عن شماله وإقامة دولة

ذات صبغة نصرانية فيه

(كما فصلوا تيمور الشرقية عن إندونيسيا)

١٦ من جُمادى الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢/٠٧/٢٦م

حزب التحرير

الكفار الغربيون:

أمريكا وبريطانيا والدول الأوروبية

يعملون على فصل جنوب

السودان عن شماله وإقامة دولة

ذات صبغة نصرانية فيه

(كما فصلوا تيمور الشرقية عن إندونيسيا)

١٦ من جُمادى الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢/٠٧/٢٦م

حزب التحرير

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر في نيروبي – كينيا يوم السبت ٢٠٠٢/٠٧/٢٠م "البيان المشترك وميثاق ميشاكوس" على أثر انتهاء المباحثات بين وفد الحكومة السودانية ووفد جيش ما سمي بالحركة الشعبية لتحرير السودان. واستغرقت المباحثات خمسة وثلاثين يوماً، وترأس الجلسات فيها المبعوث الخاص لعملية سلام "هيئة التنمية المشتركة بين الحكومات (إيغاد)"، واشترك فيها مندوبون عن كل من أمريكا، وبريطانيا، وإيطاليا، والنرويج، وثلاثة مبعوثين عن لجان فرعية تابعة للإيغاد. وترأس الفريق الأمريكي مساعدُ وزير الخارجية للشؤون الأفريقية وولتر كانستنير والمبعوث الخاص جون دانفورث، وترأس الفريق البريطاني الممثل الخاص ألان فليتشر جوتي.

وعلى الرغم من نفي المسؤولين السودانيين للضغوط الأمريكية عليهم ومحاولة التقليل من الدور الأمريكي في المباحثات، بإظهار دور الرئيس الكيني دانيال أراب موي، ودور

قائد جيشه الفريق لازارو سامبويا في الرئاسة الشكلية للمؤتمر، فإن المحرك الحقيقي للمباحثات هو أمريكا، وتمت برعايتها من الناحية الفعلية، وأشركت معها مجموعة دول الإيغاد وبريطانيا وباقي الدول الأخرى في محاولة لإضفاء الصورة الإقليمية والدولية على المؤتمر، ولإخفاء دورها الرئيسي فيه. وقد بدأت أمريكا بتغيير أسلوبها في السياسة المرسومة للسودان منذ أوائل عام ٢٠٠٠م، السنة الأخيرة لحكم الرئيس كلينتون. أما حكومة الرئيس بوش فقد تحركت بقوة منذ أوائل أيلول/سبتمبر الماضي حين انتدب المحامي القس "جون دانفورث"، عضو مجلس الشيوخ السابق، انتدبه مبعوثاً خاصاً للرئيس لقيادة "البحث عن السلام في السودان". ثم لحقت بها بريطانيا فانتدبت "ألان جولتي"، سفيرَها السابق في السودان، وأكثرَ دبلوماسييها خبرة في شئونه "لمساعدة السودان في الوصول إلى سلام حقيقي دائم قائم على العدل" على حد زعمهم! فمنذ اللحظة التي باشر فيها دانفورث عمله دخلت مسألة التمرد في جنوب السودان

مرحلة من أخطر مراحلها منذ أن أوجدتها بريطانيا قبل ما يزيد عن الثمانين عاماً. وبدأت أمريكا باستكمال تنفيذ المرحلة الأخيرة من الخطة التي ورثتها ثم تبنتها عن بريطانيا، التي وضعتها للجنوب بعد الحرب العالمية الأولى، أي عام ١٩٢٢م. أما عن تبني أمريكا لها فقد حصل بعدما حلت محل الاستعمار البريطاني في مصر بانقلاب محمد نجيب عام ١٩٥٢م، ثم سارت بها على سياسة النَّفَس الطويل من خلال عملائها الذين تولوا حكم السودان إلى يومنا هذا. ومهما حاولت أمريكا وعملاؤها إخفاء الدور الخبيث الذي تقوم به في المباحثات الحالية فإن دورهم في التآمر على جنوب السودان دور مكشوف منذ عشرات السنين.

إن مباحثات نيروبي والاتفاقات التي تمخضت عنها هي أخطر ما وصل إليه حاكم سوداني، منذ ما سمي بالاستقلال عام ١٩٥٦م، في تآمره مع الدول الكافرة على فصل جنوب السودان عن شماله. وهي تدل على خطورة ما وصل إليه حاكم السودان، عمر حسن البشير، العميل الأمريكي، وبطانتُه في تآمرهم مع

أمريكا الكافرة لفصل الجنوب وتفريطهم بمصالح المسلمين. وتدل أيضاً على المدى الذي وصلت إليه أمريكا الكافرة ومن ورائها بريطانيا وبقية الدول الأوروبية الأخرى، وأدواتهم من دول الجوار الأفريقي في استكمال تنفيذ المخطط الأمريكي البريطاني لفصل جنوب السودان عن شماله وإنشاء دولة مستقلة فيه ذات صبغة نصرانية، تماماً كما حصل عندما قامت هذه الدول، بقيادة أمريكية، بفصل تيمور الشرقية عن الأراضي الإسلامية الإندونيسية عام ١٩٩٩م.

لقد ورد فيما أطلق عليه "إطار العمل" المتفق عليه (الذي ورد في ٣٠ صفحة)، تحت الفقرة ٣/١ من "المبادئ المتفق عليها" ما نصه: "لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير، من بين أشياء أخرى، وذلك من خلال استفتاء لتقرير وضعهم المستقبلي". وتحت الفقرة ٥/٢ من "العملية الانتقالية" ما نصه: "في نهاية الست سنوات من المرحلة الانتقالية سوف يكون هناك استفتاء تحت مراقبة دولية، وأن يكون منظماً من قبل الحكومة

السودانية وجيش الحركة الشعبية، وذلك لشعب جنوب السودان من أجل تأكيد وحدة السودان، بالتصويت لتبني نظام الحكم الذي يتم تأسيسه تحت اتفاقية السلام أو للتصويت على الانفصال". وورد النص نفسه مكرراً، لتأكيده، تحت الفقرة ٢/٥ من "النص المتفق عليه حول حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان". هذا بالإضافة للتصريحات الكثيرة من المسئولين حول خيار الانفصال، ومنها تصريح غازي صلاح الدين الأخير لقناة الجزيرة، الذي لم يستبعد إمكانية "انفصال الجنوب إذا ما اختار أهله ذلك". وهكذا فقد تم إقرار الانفصال بشكل لا لبس فيه تحت مضمون عبارة "حق تقرير المصير"، وهو المعنى المقصود منها منذ اليوم الأول الذي وردت فيه في سياق حل ما أصبح يسمى بـ"مشكلة جنوب السودان" التي افتعلتها وغذتها دول الغرب الكافرة من أجل فصله عن الشمال. أما بقية النصوص الأخرى فكلها مغالطات، لا يتسع المجال لدحضها، وانحيازُها واضح لصالح ما أُطلق عليه "الطرف الثاني"، وقد وردت بعبارات

وصيغت بصيغ قانونية لتكريس الانفصال وتمكين الجنوبيين، بمساعدة الدول الكافرة، من بناء دولتهم خلال ست السنوات التي وردت في النصوص كفترة انتقالية.

هذه هي الخيانة الكبرى التي اقترفها البشير وبطانته، والتي وصفت "بنقطة التحول التاريخية" من قبل وزارة الخارجية، و"بالأمر الجلل في تاريخ السودان" من قبل غازي صلاح الدين الذي وقع الاتفاقيات مفوضاً عن الحكومة. والتي من أجلها أقيم الاحتفال الضخم لاستقبال الوفد، الذي اشترك في اقتراف "جريمة ميشاكوس" التاريخية، استقبال الفاتحين. وهي التي تستعد الحكومة لترويجها داخلياً وخارجياً بواسطة بطانة النفاق وأجهزة الإعلام المضلِّلة، وبأرخص أساليب الدجل السياسي على الأمة.

أما ما ورد بخصوص موقف الحكومة من الشريعة الإسلامية، فإنه لا يغني من الحق شيئاً. إذ إن حكومة السودان، مثلها مثل بعض بلدان العالم الإسلامي التي اعتبرت الإسلام أحد مصادر التشريع وليس المصدر الوحيد للتشريع. فلا يوجد

في العالم الإسلامي دولة إسلامية واحدة بل كل الدول القائمة فيه تحكم بالكفر. ونظرة خاطفة إلى ما تحكم به المحاكم في العالم الإسلامي، ولأنظمة الحكم الجمهورية والملكية، وإلى الأنظمة الاقتصادية ودور البنوك الربوية فيها، وإلى أنظمة المعاملات والعقوبات، وإلى سياساتها الخارجية، ومناهج التعليم،كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن جميع هذه الدول تتبنى فصل الدين عن الدولة، والسودان واحدة منها. ولذلك فإن ما قام به جميع حكام السودان من التظاهر بالحرص على ربط الإسلام بالحكم كان بإيحاء من الدول الكافرة ومن أخبث الأساليب التي لجأ إليها الكافر وعملاؤه لتعميق الخنادق وتشييد الأسوار وبناء الحواجز بين الشمال والجنوب.

ومن المقرر أن تحصل المفاوضات القادمة أواسط آب (أغسطس) القادم، وهي في حقيقتها من أجل تكريس الانفصال تحت غطاء المحافظة على "السودان الموحد" للتعمية وإمعانا في التضليل. فهي لبحث توزيع الثروة، وتوزيع السلطة،

ودستور الجنوب، ودستور الشمال، ودستور الحكومة المركزية، والحدود الجغرافية، وغيرها من الأمور المعلقة التي لا بد من الاتفاق عليها لتسهيل ولادة الكيان الجديد عندما تحين ساعة الصفر. ويلاحظ أن هناك استعجالاً مقصوداً في سرعة إنجاز المهمة، وذلك قبل أن يستفيق الناس على عظم الكارثة التي أطلت برأسها عليهم بعد التحرك الأمريكي الجديد. كما ويلاحظ السكوت المطبق من جانب حكام مصر وليبيا وكأن الأمر لا يعنيهم، مع أنهم هم أصحاب ما سمي بالمبادرة "المصرية الليبية" التي لم يرد ذكر لها في الاتفاقات. فهل سكتا إرضاء لواشنطن؟ صحيح أن مواقف القذافي لا تخرج عند ساعة الحزم وانتهاء وقت المناورة والتضليل عن مواقف الإنجليز الذين سلّموه السلطة، وسلّموه رقاب الشعب الليبي المسلم، بعد إدريس السنوسي بانقلاب عام ١٩٦٩م. ولم تكن مواقفه تجاه تمرد الجنوب إلا لإثبات الوجود وللتظاهر بالقدرة والنفوذ على الساحة الأفريقية إرضاء للإنجليز، ومحاولةً لِلتعطيل والتشويش

على السياسة الأمريكية في المناسبات، ولذلك كان سكوته متوقعاً. والسؤال المهم هو: كيف يسكت حكام مصر على فصل الجنوب، وهم يعلمون أنه يؤثر بشكل مباشر في مصلحة كل مسلم وغير مسلم من أبناء الشعب المصري؟ ألا يعلمون أن الكيان الجديد بالحدود الجغرافية التي يطالب بها المتمردون والدول الكافرة، سوف يتحكم تحكماً تاماً بمياه نهر النيل؟ ألا يعلمون حجم النزاعات والمشاكل التي سوف تحصل على أثر ذلك؟ ألا يعتبرون مما هو حاصل بين تركيا وسوريا بسبب تحكم حكام الأولى العلمانيين بمنابع نهر الفرات، وما يلاقيه المسلمون في سوريا من ويلات بسبب شح المياه؛ ناهيك عن اتخاذ ذلك أداة قوية للتأثير على مجرى الأحداث في سوريا لما يريده العلمانيون الأتراك؟ فإذا كان كل ذلك معلوماً عند حكام مصر، وهذا هو الغالب، فلماذا السكوت إذن؟ هل صدّقوا مقولة الأمريكيين أنهم "لا يسعون لفصل الجنوب عن الشمال"؟ مع أنه ثبت بالاستقراء أنها سياسة أمريكية ثابتة منذ أن سيطر النفوذ

الأمريكي على مصر عام ١٩٥٢م وإلى الآن، وكل رئيس أمريكي عليه أن ينجز قدراً معيناً من هذه السياسة. فلو لم يحصل الانفصال الفعلي في زمن حكومة بوش الحالية فإنه سوف يحصل في حكم من يليه أو من يليه... فإذا لم يصدّقوا الأمريكيين وعلموا بسياسة الانفصال التي يتبنونها، هل سكوتهم هو لأنهم عملاء؟ وهل سكوتهم مقبوض الثمن؟ وبضغط أمريكي، وتحت تأثير المليارات السنوية، تحت اسم المساعدات، التي يتلقونها مقابل أعمال السمسرة لتسوية قضية المسلمين في فلسطين لصالح أمريكا واليهود؟ وهل يقبل عاقل تصريح أحمد ماهر، وزير خارجية مبارك، تعليقاً على ما حصل في نيروبي: "ليس لدينا أية معلومات عن الاتفاق، وعلمت به من الإذاعات ووسائل الإعلام"؟! وهو يعلم أن موضوع الجنوب كان موضوع بحث بين بوش ومبارك في زيارته لأمريكا، كما وأن البشير كان في زيارة للقاهرة قبيل انعقاد مباحثات نيروبي، وكان الجنوب موضوع بحث مع مبارك. أم أن تصريح ماهر للتضليل والتنصل

من المسئوليات؟! كما وأن القذافي سبقه لمثلها قائلاً: "لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين".

أما النصوص التي وردت في الاتفاقات وأشارت إلى وحدة السودان مثل: "اتفق الطرفان على أن حلاً سلمياً عادلاً مبنياً على وحدة السودان هو هدفهما المشترك..." كما ورد في البند الثالث من البيان المشار إليه، فإنها نصوص تتعارض تماماً مع مفهوم نصوص الانفصال، وتتعارض مع ما جرى في الواقع منذ عام ١٩٢٢م وإلى يومنا هذا، تتعارض مع المخطط الأمريكي الذي تسعي أمريكا وبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى لتنفيذه سعياً حثيثاً. ولذلك فقد وضعت هذه النصوص بقصد التضليل وخداع البسطاء من أبناء الأمة، ولتغطية الخيانة الكبرى، تحت شعار المحافظة على وحدة السودان وسلامة أراضيه. ولبيان ذلك يقتضينا العودة إلى لمحة عن الجذور التاريخية لهذه المؤامرة التي التقت عليها رءوس الكفر أمريكا وبريطانيا، كي يستيقن المسلمون من خطورة حكامهم العملاء على قضاياهم المصيرية،

وكي يتعرفوا على مدى خبث أعدائهم الكفار ومكرهم، ليحذروهم كل الحذر ويعاملوهم بمثل ما يعاملوننا به.

بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢م أخذت تعمل على تقسيمها، جرياً على خطتها التي رسمتها للعالم الإسلامي بتمزيقه ليسهل لها السيطرة عليه واستغلال ثرواته ونهبها، والحيلولة دون عودته قوة مؤثرة تهدد مصالحها الاستعمارية. فقامت من خلال هذه السياسة، في عام ١٨٩٩م بتقسيم مصر إلى قطرين: الأول حددته بما هو واقع جنوب خط عرض (٢٢) درجة وأطلقت عليه اسم (السودان)، والثاني حددته بما هو شمال هذا الخط وأطلقت عليه اسم (مصر). وقد أبقت على اسم مصر للقطر الثاني خبثاً ودهاءً، لمحو دلالته الحقيقية من الذاكرة، (كما يجري حالياً في التآمر لإطلاق اسم فلسطين على أقل من ربع مساحتها). إن مصر قبل عام ١٨٩٩م، (منذ ما قبل الفتح الإسلامي، ولعهد قريب، أي أثناء الحكم العثماني وحكم أسرة محمد علي)، كانت تضم مصر والسودان الحاليتين، كانتا وحدةً

واحدةً، وبلداً واحداً اسمه مصر. وعلى الرغم من المعارضة القوية التي أظهرها المسلمون في مصر لخطة التقسيم، فإن بريطانيا، التي كانت الدولة الأولى في ذلك الوقت من بين الدول الكبرى في السياسة الدولية، لم تأبه بهذه المعارضة، وأبقت على التقسيم وفرضته بقوة السلاح والنفوذ، ولجأت إلى اتّباع أخبث الأساليب وأكثرها مكراً، وزاد الطين بلة تواطؤ عملائها من حكام المسلمين معها. فحاولت امتصاص النقمة وتهدئة الخواطر، فأشركت مصر (بحدودها الجديدة) معها، شكلاً، في حكم الإقليم الجديد (السودان) وإدارة شئونه، وجعلت هذا الإشراك موثقاً ومنصوصاً عليه في اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م التي احتوت على قرار التقسيم. وظلت هذه الاتفاقية قائمة – شكلاً – إلى الأول من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٦م، أي تاريخ ما أطلقوا عليه بعدئذ اسم "الجمهورية السودانية"، بعدما تمت إجراءات الفصل اللازمة دولياً، وبعد إقرارٍ مشترك من حكام

مصر ومن بريطانيا صاحبة النفوذ الاستعماري على السودان في ذلك الوقت.

وقد كان لأمريكا دور حاسم في الانفصال، إذ تلقفت الفكرة البريطانية (فكرة تقسيم مصر إلى إقليمي مصر والسودان)، فأوعزت لعملائها في مصر «رجال الثورة» بتوقيع اتفاقية مع بريطانيا عام ١٩٥٣م نصت على ما أطلقوا عليه "حق تقرير المصير" للشعب السوداني، بعد ثلاث سنوات كفترة انتقالية، يجري بعدها استفتاء شعبي برقابة دولية. وقد كانت هذه الاتفاقية، بحق، تمهيداً للانفصال. إذ قامت كل من أمريكا وبريطانيا بعدها، أثناء الفترة الانتقالية، بتهيئة الرأي العام من خلال عملائهما لقبول فكرة الانفصال، مع أن الرأي العام كان كاسحاً في رفض الانفصال والمحافظة على الوحدة. وأثناء الفترة الانتقالية أوعز حكام مصر، بتوجيه أمريكي، إلى حزب الوطني الاتحادي الممثل للطائفة الختْمية، الموالي لهم، بتغيير موقفه من رفع شعار "وحدة وادي النيل" إلى رفع شعار "الاستقلال

(الانفصال)"، مع أنه كان قد حاز على أغلبية برلمانية كبيرة بسبب رفعه شعار الوحدة. أما حزب الأمة الممثِّل لطائفة الأنصار، والموالي للإنجليز منذ نشأته، فقد كان يروّج للفكرة الإنجليزية الداعية للانفصال منذ اليوم الأول لنشأته. وبعد انتهاء الفترة الانتقالية، وقد تهيأت أجواء الانفصال، أعلن إسماعيل الأزهري (من الوطني الاتحادي)، رئيس الوزراء، الذي كان من أقوى المنادين بوحدة وادي النيل، أعلن في ١٩٥٥/١٢/١٩م، بعدما غيّر جلده، بطلب من حكام مصر، موافقة البرلمان السوداني بالإجماع على الانفصال الذي أطلقوا عليه فيما بعد اسم «الاستقلال»! وبذلك تكون بريطانيا قد حققت هدفها (أي تقسيم مصر التاريخية) بعد ما يزيد عن الخمسين عاماً، بمساعدة أمريكا، بل بتبنيها للخطة.

لم تتوقف الخطة البريطانية عند حد تقسيم مصر (التاريخية) إلى إقليمي مصر والسودان (الحديثين)، بل تعدى الأمر إلى العمل على تقسيم السودان إلى دولتين، الأولى في الشمال

والثانية في الجنوب. وقد بدأت بالسعي لتنفيذ هذه الخطة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أي في عام ١٩٢٢م. وتبنت سياسة "الباب المغلق" أمام الشماليين في تعاملهم مع الجنوبيين كأساس في إدارتها للمديريات الجنوبية: الاستوائية، وبحر الغزال، وأعالي النيل؛ وحظرت على الشماليين دخول هذه المناطق أو العمل بها أو الاتجار معها؛ ووضعت قيوداً صارمة على انتشار الإسلام فيها أو انتشار كل ما يمت للشماليين بصلة من عادات أو تقاليد، وجعلت الجنوبيين ينظرون إليهم بعين الريبة والشك. وفي هذا الوقت حيث سلكت سياسة عزل الشمال عن الجنوب فتحت الجنوب على مستعمراتها الجنوبية في شرق أفريقيا: الحبشة (إثيوبيا)، وأوغندا، وكينيا، وتنزانيا وغيرها. وسعت إلى ربط مديريات الجنوب الثلاث مع هذه المستعمرات. وأصدرت قراراً عام ١٩٣٠م ينص على اعتبار الجنوبيين أناساً يختلفون عن الشماليين. ودفعت بالمبشرين والبعثات التبشيرية كالآباء الفيرونيين وجمعيات بروتستانتية والجمعية التبشيرية الكنسية

الأنجليكانية، دفعتهم بقوة للعمل بنشاط في تلك المديريات. وفرضت اللغة الإنجليزية لغة رسمية. واتخذت الكثير من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تباعد بين الشماليين والجنوبيين. وقبل أن تُخرج بريطانيا قواتها من السودان حرضت الجنوبيين على العصيان والتمرد المسلح، ودعمتهم مباشرة بالمال والسلاح، وبشكل غير مباشر عن طريق عملائها في مستعمراتها المجاورة، مثل عميلها هيلاسلاسي في الحبشة، وعملائها في كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا. وبدأ المتمردون تمردهم قبل مغادرة القوات البريطانية الأراضي السودانية، وظلوا يناوئون الحكومات المتعاقبة واحدة بعد أخرى إلى يومنا هذا. طالبوا بالفدرالية، وبالكونفدرالية، وبالحكم الذاتي، والاستقلال حسبما واتت الظروف والأحوال. ولا تزال بريطانيا تغذي كل أسباب الفرقة والشقاق بكل ما أوتيت من قوة، ولا تفوّت أية مناسبة تجد من خلالها أملا في تحقيق غايتها.

فمنذ عشرينات القرن الماضي، وإلى يومنا هذا، تسعى بريطانيا دون كلل أو ملل، إلى فصل جنوب السودان عن شماله، وتتواصل في اتخاذ كل الوسائل والأساليب الممكنة لتحقيق هدفها. والسبب الذي أخرها عن تحقيقه طوال هذه المدة هو فقدانها لزمام المبادرة في المسألة وانتقالها ليد أمريكا، مع أن هذه الأخيرة تبنت الفكرة وسارت بها هي الأخرى، ولكن بأساليبها ووسائلها الخاصة، وباندفاع يتفاوت قوة وضعفاً من وقت لآخر حسبما يمليه عليها وضعها الإقليمي والدولي، وبشكل لا يضعف من سلطة عملائها الذين تعاقبوا على حكم السودان أو يؤثر على سلامتهم؛ خاصة وأنهم كانوا يتعرضون على الدوام لهجوم قوي من عملاء بريطانيا الأقوياء أمثال حزب الأمة.

وعلى الرغم من اختلاف المصالح الأمريكية عن البريطانية في السودان، انطلاقاً من مفهوم النفعية الذي يمليه عليهما المبدأ الرأسمالي، وما يترتب على ذلك من تنافس حادٍّ بين الدولتين يظهر أثره واضحاً في الشقاق والنزاع المستحكم بين عملائهما؛

على الرغم من ذلك فقد حصل التقاء بين سياستي الدولتين على فصل الجنوب، كما التقتا من قبل على تقسيم مصر التاريخية إلى مصر والسودان؛ وكما التقتا مثلاً على زرع الكيان اليهودي (إسرائيل) في قلب العالم الإسلامي. وكذلك حصل تلاق في استخدام بعض الأساليب مع اختلاف أدوات التنفيذ اللازمة لإنجاز الخطة بنجاح. فالتعارض الذي يظهر أحياناً بين السياستين فيما يتعلق بفصل الجنوب لا يتعدى الاختلاف على بعض الوسائل والأساليب وأدوات التنفيذ. أما الفكرة الأساسية وهي فصل الجنوب عن الشمال فلم يحصل بينهما خلاف عليها. وهذا يحصل في بعض القضايا الدولية، كما هو الحال في العالم الإسلامي، فعندما التقتا على فكرة زرع الكيان اليهودي التقتا على بعض الوسائل والأساليب أحياناً واختلفتا أحياناً أخرى بما يتمشى مع مصالح كل منهما.

وقد تبين بعد متابعة السياسة الأمريكية تجاه السودان واستقرائها منذ أن بدأت بالتدخل في شئونه الداخلية بعد انتهاء

الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أن حلت في نفوذها محل النفوذ البريطاني في مصر عام ١٩٥٢م، تبين أن خطتَها، بعيدةَ المدى، التي رسمتها للسودان، والتي ورثتها عن السياسة البريطانية، هي فصل جنوبه عن شماله. وهي وإن لم تفصح علانية عن هذه السياسة في يوم من الأيام بتصريحات على ألسنة المسئولين مثلاً، إلا أن الأساليب التي تتبعها في سياستها تجاه السودان، وما حققته على يد عملائها الذين تعاقبوا على حكمه من مكاسب للمتمردين، وما تقوم به من تحركات مُريبة في الوقت الحاضر، لهي أبلغ من التصريحات في دلالتها على النيات الخبيثة المبيتة لفصل الجنوب. ولنا فيما فعلته في فصل تيمور الشرقية عن الأراضي الإندونيسية عبرة. إذ أوعزت لعميلها سوهارتو، حاكم إندونيسيا الأسبق، بضمها إلى الأراضي الإندونيسية عام ١٩٧٥م بعد جلاء البرتغاليين عنها، ولكنها انقلبت عليه فيما بعد، وظلت تعمل بالتدريج مع الدول الغربية الأخرى وأستراليا بأساليبها الخفية حتى تمكنت من فصلها في نهاية المطاف، وإقامة دولة ذات صبغة نصرانية على أرضها عام ١٩٩٩م.

وإن من أخطر الأساليب التي التقت عليها دول الكفر: أمريكا وبريطانيا لفصل جنوب السودان عن شماله هي: تدويل المسألة، وفتح الجنوب أمام عمل المبشرين والإرساليات التبشيرية، وأمام المنظمات التي تتظاهر بأنها غير حكومية وأنها تعمل بدوافع إنسانية وللمحافظة على ما يسمونه بحقوق الإنسان وتقديم الأموال وتوفير الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي للمتمردين، والإيعاز للدول المجاورة بتوفير الدعم الإقليمي وقواعد الانطلاق لنشاطهم ولتجمعاتهم ومعسكرات تدريب لقواتهم، وتسخير العملاء من الأحزاب السياسية ومن الفئات الحاكمة، وإصدار التشريعات المشبوهة التي اتخذها المتمردون حجة للانفصال، وتوقيع الاتفاقيات بينهم وبين الدولة، وإظهار المسألة وكأنها خلاف متأصل بين النصارى الأفارقة في الجنوب والمسلمين العرب في الشمال.

إن تدويل أية قضية سياسية يعني خروجها من أيدي أصحابها، وبالتالي إلى أيدي الدولة العملاقة وباقي الدول

الكبرى لحلها وتصفيتها وفق أهواء هذه الدول ومصالحها. ولذلك نرى أن أول ما تسعى إليه الدول المؤثرة في السياسة الدولية هو جر أية قضية، ترى بها مصلحة لها، إلى خارج نطاقها الوطني أو الإقليمي، أي إلى تدويلها. وهذا هو الذي حصل بالنسبة لمسألة جنوب السودان، إذ قلما تجد مسألة على هذا النطاق الواسع من التدخل الدولي كما هي عليه الآن. وقد أصبحت من كثرة الأطراف الدولية المتدخلة فيها وكأنها غير سودانية، وبالأحرى غير إسلامية. ونجد أن عدد المهتمين بها من الغرب الكافر يفوق أضعاف أضعاف المهتمين بها من العالم الإسلامي. نشاهد التدخلات الدولية من قبل الدول الغربية صغيرها وكبيرها: أمريكية، وبريطانية، وفرنسية، ونرويجية، وسويدية، وكندية، وسويسرية وغيرها. وهي تُبحَث في أروقة الكونجرس الأمريكي وكأنها مسألة داخلية تخص إحدى الولايات الأمريكية. وقلما نجد منظمة نصرانية غربية ليس لها علاقة بجنوب السودان، من مجلس الكنائس العالمي إلى أصغر تجمع

كنسي. وصارت المسألة بنداً دائماً من بنود الاجتماعات الدورية لدول الإيغاد، التي أقرت في اجتماعاتها المسمومة ما أسموه بـ"إعلان المبادئ" الذي نص على ما أطلقوا عليه "حق تقرير المصير" للجنوبيين، وهو التعبير المخفَّف عن الانفصال بلغة السياسة الدولية. والأنكى من هذا كله ما نسمعه من الترويج للتدخل الدولي والسعي له، بل والترحيب به، والأمريكي منه بشكل خاص، علناً وبدون أدنى تحفظ على لسان حاكم السودان وبعض بطانته ووزرائه؛ مع أنه مجلبة للويلات وللمشاكل للأمة الإسلامية، وللشعب السوداني على وجه الخصوص. ولا نظن أن خطورة مثل هذه المواقف تخفى على مثلهم.

وقد لحقت أمريكا وباقي دول العالم الغربي بالموقف البريطاني الداعم للتبشير والمبشرين؛ فقد نشر "جري بايتون" مساعد مدير جامعة "ترينتي العالمية" تقريراً مفصلاً عن نشاط البعثات التبشيرية العاملة في جنوب السودان ذكر فيه أسماء خمساً وثلاثين إرسالية تعمل بنشاط في الجنوب، منها (٢٤)

إرسالية أمريكية، و(٣) كندية، و(٢) بريطانية، و(٢) نرويجية، و(١) نيوزيلاندية، و(١) بلجيكية، و(١) سويسرية. ومن بينها كبريات الإرساليات العالمية مثل: "أفريكا إنلاند مشن"، "أمريكان آنتِ سليفريجروب"، "بلو نايل بروجكت"، "كاثوليك رِليف سيرفيس"، "كريستيان كمفورت إنترناشنال"، "كريستيان فريدم إنترناشنال"، "كريستيان سوليدرتي إنترناشنال"، "سي.إس.آي.يو.إس"، "كريستيان سوليدرتي ويرلد وايد". وكلها تسرح وتمرح في جنوب السودان دون حسيب أو رقيب. وتتخذ هذه الإرساليات التبشيرية من الأعمال الإنسانية كبناء المستشفيات، والمعاهد والكليات، ومراكز مكافحة الأمراض، وأعمال الإغاثة، تتخذ من كل ذلك غطاءً كثيفاً لأعمالها المدمِّرة كتهريب السلاح في صناديق الأدوية والأغذية للمتمردين. فقد أذاع التلفزيون النرويجي في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٩م برنامجاً عن تهريب السلاح في صناديق الإغاثة ذكر فيه أن منظمة "نرويجن بيبولز إيد – إن.بي.إيه" هرّبت هي بمفردها من ٨٠–١٠٠ طن من الأسلحة.

إن هذه الإرساليات والمنظمات منظمات مسيَّسة، دخلت جنوب السودان بهدف دعم المتمردين، وللتجسس، ولجمع المعلومات، وإثارة الفتنة، وبث روح التمرد والعصيان، ولنشر الأفكار المعادية. وهي أبواق دعاية كاذبة تبث دعايتها المعادية المغرضة ضد جميع المسلمين، ليس في السودان فحسب وإنما على نطاق العالم. وما تدعيه من القيام بالأعمال الإنسانية حجة واهية، القصد منه تسويغ الوجود والتخريب تحت هذا الغطاء. وعليه فإنه يتوجب طردها للتخلص من شرها، ولسد أبواب الفتن التي تفتحها علينا، ولوضع حد لأبواق الدعاية الكاذبة التي تبثها. خاصة وأن السودان ليس بحاجة لإعاناتها فهو في حقيقة أمره بلد غنيٌ قد حباه الله بثروات طبيعية هائلة، وهو خلاف ما يشاع عنه من أنه من أفقر بلاد العالم. يوجد فيه النفط، والغاز الطبيعي، والذهب، والفضة، والكروم، والأسبست، والمنجنيز، والجبص، والميكا، والحديد، والرصاص، واليورانيوم، والزنك، والنحاس، والكوبلت، والجرانيت، والرخام، والقصدير. وبه ثروة مائية وزراعية

وحيوانية قلَّ نظيرها في العالم. لقد تم استخراج الذهب وتصديره، وتم تصدير النفط منذ عام ١٩٩٩م بعد أن تم الاكتفاء ذاتياً، ومن المتوقع دخول السودان في عضوية الدول المصدرة للنفط "الأوبيك"، ونشرت وزارة الطاقة السودانية أن الاحتياطي النفطي الذي تم اكتشافه لغاية الآن يزيد عن ثلاثة مليارات برميل، وقدّره آخرون بما يزيد عن ثمانية مليارات برميل. كما أن السودان غني بالغذاء فلا يحتاج للإعانات المشبوهة والمخلوطة بصناديق الذخيرة والسلاح للمتمردين. لقد أعلن الدكتور مجذوب الخليفة، وزير الزراعة والغابات أن "لدينا موارد فريدة من الأرض والطقس والمياه والحيوانات... وكل هذا يجعل السودان أحد أهم بلاد العالم لإنتاج الغذاء". وقد ورد في دراسات البنك الدولي "أن السودان قادر على إطعام مليار نسمة لمدة سنة كاملة لو تم استغلال الأراضي الزراعية والثروة المائية التي فيه". ويتوفر في السودان كميات هائلة من مياه الأنهار والأمطار والمياه الجوفية. يصاحب ذلك أراضٍ زراعية شاسعة تزيد مساحتها عن مائتي مليون فدانٍ لا يبلغ

المستغَل منها في الوقت الحاضر نصفها. ويلحق هذه الثروة الزراعية الهائلة ثروة حيوانية كبيرة توفر اللحوم والألبان ومشتقاتها على نطاق تجاري واسع. فالسودان بلد غني لا يحتاج لإعانات ومنح الدول الكافرة التي تحتوي صناديقها على أدوات القتال وإثارة الحرب والفتنة. وهكذا فإن السودان ليس فقيراً بثرواته ولكنه فقير بحكامه المخلصين. لقد ابتلي بحكام خونة منذ أن ظهر لحيز الوجود عام ١٩٥٦م، ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا أدوات صراع في أيدي الدول الكبرى، فانصرفوا عن رعاية شئونه إلى المناحرة والمنازعة على الجاه والحكم والسلطان ولو كان ذلك يصب في خدمة مصالح الدول الغربية الكافرة الطامعة بثرواته. فقصّروا عن استغلال الثروات وأساءوا استخدامها واستأثروا بها لمحاسيبهم وبطانتهم، وبدّدوها دون طائل يذكر، وأثقلوا كاهل الشعب السوداني بالديون الخارجية التي زادت عن العشرين ملياراً من الدولارات. أعلن وزير المالية السوداني في ٢٠٠٠/٠٨/٠٥م: "أن الدين الخارجي للسودان يبلغ (٢٠) ملياراً من الدولارات بما فيها

حصة صندوق النقد الدولي البالغة مليارا وستة أعشار المليار التي تكوّن الفوائد ثمانية وأربعين بالمئة منها". وكان من النتائج المباشرة لبُعد الحكم عن أحكام الله صدور تشريعات الكفر التي استباحت ممتلكات الأفراد من الناس مثل التأميمات الجائرة للممتلكات الخاصة، التي أدت إلى انتشار الذعر وتفشي الخوف بين الناس من ضياع أموالهم، ما دفعهم إلى تهريبها للخارج وحرمان البلاد منها. وقد قُدِّرت هذه الأموال بما يقارب العشرين ملياراً، أي بما يعادل الديون الخارجية. ومما زاد الوضع الاقتصادي سوءاً تكاليف الحرب الأهلية التي أشعلتها بريطانيا قبل رحيل قواتها عن الأراضي السودانية عام ١٩٥٥م، واستمرارها في تغذيتها هي وأمريكا وباقي الدول الغربية التي انضمت لها في هذا العمل إلى وقتنا الحاضر.

ومن أكثر الأساليب الأمريكية التي استخدمت لفصل الجنوب مرارة على النفوس، هو استخدام الإسلام على يد أبناء المسلمين. وقد وجدت أمريكا في الترابي (العميل الإنجليزي

المخضرم الذي سخرته أمريكا وتظاهر هو أنه معها) وفي جبهته القومية لقمة سائغة لهذا الأسلوب. وقد باشرت باستخدام هذا الأسلوب عام ١٩٨١م، إذ عين جعفر نميري – عميل أمريكا وحاكم السودان حينئذٍ – حسنَ الترابي مدعياً عاماً، ثم أصدر النميري في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٣م مرسوماً بجعل الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع. ومع أن هذا المرسوم ليس من الإسلام في شيء، ولا يغني من الحق شيئاً، فقد اتخذ منه المتمردون – الذين حركتهم أمريكا في شباط (فبراير) ١٩٨٣م – ومن إلغاء اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٨١م التي كان قد وقعها معهم حجة للاستمرار في التمرد والزيادة من حدته. وعندما وضعت أمريكا عميلها البشير عام ١٩٨٩م في السلطة، أشرك معه الترابي وهو على علم بعمالته، فجعل منه ومن جبهته واجهة إسلامية له، ورفعا الشعارات الإسلامية الخالية من المضمون، وضمَّنا الدستورَ الذي زوّرا الاستفتاءَ عليه عام ١٩٩٨م نصاً باعتبار الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع (وليس المصدر

الوحيد)، واستمرا في إبقاء قانون الحدود الإسلامية الذي كان صدر أيام النميري (دون تطبيق) إمعاناً في إعطاء المتمردين ذريعة الاستمرار في التمرد. كما وفتحا أبواب السودان عن عمد وبعد إيعاز لنشاط الحركات الإسلامية المسلحة بشكل لافت للنظر. وأخذت أبواق الدعاية الغربية الكافرة، خاصة الأمريكية منها تصور السودان وكأنه أصبح دولة إسلامية، وأخذ الترابي يصول ويجول ويتبجح "بأن السودان أصبح مركز انطلاق الدعوة الإسلامية في العالم" فكان ما كان من ركوب أمريكا لموجة الإسلام في السودان، فزادت من شعبية عميلها البشير لتركيزه في الحكم مستغلة عمق الإسلام في نفوس المسلمين، كما وكرست الانفصال وعمّقت ووسعت الخنادق بين الجنوب والشمال. ولم تكن هذه المرة الأولى التي تستخدم أمريكا الإسلام في سياستها الخارجية، إذ سبق وأن استغلته في القضاء على شاه إيران وطرد النفوذ البريطاني منها والحلول محله، وكذلك استغلته لكسر شوكة الموارنة في لبنان، وما نتج عن ذلك من إضعاف النفوذ البريطاني

والفرنسي والحلول محلهما. فيتوجب على المسلمين العاملين الوعي التام على هذا الأسلوب الأمريكي حين النظر إلى السياسة الأمريكية في العالم الإسلامي.

دعمت الدول الغربية الكافرة المتمردين منذ نشأتهم، فتلقوا الدعم القوي بين عامي ١٩٥٥م-١٩٧٢م من بريطانيا في الدرجة الأولى التي سلحتهم ودفعتهم لإظهار التمرد والعصيان قبل أن تخرج قواتها من السودان عام ١٩٥٥م، تماماً كما دعمت اليهود قبيل انتهاء انتدابها على فلسطين عام ١٩٤٨م. ووفرت للمتمردين الدعم القوي عن طريق عميلها هيلاسلاسي، إمبراطور الحبشة (إثيوبيا)، وعن طريق باقي الدول الأفريقية الأخرى المجاورة مثل أوغندا وكينيا، كما وفتحت لهم نافذة على الكيان اليهودي في فلسطين (إسرائيل)، وكان جوزيف لاجو قائد التمرد على صلة قوية بهذا الكيان الذي أمده بالسلاح. ودعمتهم من الداخل على يد عملائها كالصادق المهدي الذي دعا لأول مرة عندما كان رئيساً للوزراء عام ١٩٦٥م إلى فكرة "المائدة المستديرة" وإلى منحهم منصب نائب رئيس الجمهورية.

وكان بذلك أول سوداني يدفع بمسألة المتمردين إلى هذا الصعيد. أما أمريكا فإنها في ذلك الوقت لم تكن تتظاهر بدعمهم العلني وإن كانت تسكت عنه (وهو علامة الرضا) لأنها كانت حديثة عهد باستعمار المنطقة، وحرصاً منها على سلامة باكورة عملائها على أرض السودان؛ حتى إنها كانت تلجأ لضربهم أحياناً ضرب تأديب، عندما كانت تحس بخطورتهم على عملائها، كما حصل عندما أوعزت لإبراهيم عبود بضربهم وبملاحقة المبشرين والحد من نشاطهم. وكان بداية أقوى دعم سياسي أمريكي لهم عندما أوعزت لنميري بتوقيع اتفاقية أديس أبابا معهم في ١٩٧٢/٠٣/٢٧م، فكان أول حاكم سوداني يتنازل لهم تنازلات تاريخية لم يسبقه لها سوداني قط. فبعد أن كانوا في حالة المتمردين الخارجين على الدولة جعل منهم نِدّاً، على قدم المساواة مع الدولة، واعترف بهم ككيان سياسي. أعطاهم بموجب الاتفاقية حُكْماً ذاتياً للأقاليم الثلاثة مجتمعة مع بعضها: الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل؛ يرأسها رئيس يُعيَّن بعد توصية من المجلس المحلي للولايات، ويقوم هذا الرئيس بتعيين

مجلس للوزراء مسئولاً عن إدارة هذا الكيان الوليد. كما وأقر لهم بموجب الاتفاقية جعل اللغة الإنجليزية لغة رئيسية لإدارات الدولة. وغيرها من التنازلات التي باعدت بين الشمال والجنوب إلى حد كبير لأول مرة في تاريخ السودان. وإنه وإن تراجع النميري عن هذه الاتفاقية فيما بعد، أي عام ١٩٨٣م، إلا أنها شكلت سابقةً خطرة، استمرت إحدى عشرة سنة، ويستند إليها كل من يبغي سوءاً بالمسلمين في السودان.

أما الدعم الأمريكي القوي للمتمردين فقد ظهر بشكل جلي في الفترة بين ١٩٨٣م وإلى يومنا هذا. مولتهم بملايين الدولارات، وزودتهم بالأسلحة عن طريق الدول المجاورة، وفتحت لهم بها معسكرات التدريب، وجعلت لهم منها نقطة انطلاق قوية لمهاجمة مصالح الدولة وتهديد الأمن وسلامة الناس. وجعلت لهم من إريتريا قاعدة سياسية يتآمرون منها على الأراضي السودانية. وزودتهم بالأسلحة المخبأة في طرود المواد الغذائية المرسلة باسم المنظمات الإنسانية. كما وأصدر مجلس النواب الأمريكي بتاريخ ١٩٩٩/٠٣/٢٤م قراراً ينص على

"تزويد الجيش الشعبي لتحرير السودان بأسلحة مضادة للطائرات"، ونص على "زيادة الدعم المالي للمناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين" و"دعم جهود دول الإيغاد الخاصة بالسَّلام" – لأنها لصالح المتمردين – وأوصى بضرورة مطالبة مجلس الأمن لاتخاذ "قرار يفرض مناطق حظر للطيران في الجنوب". وفي ٢٠٠١/٠٦/٠٨م أوصى بصرف عشرة ملايين دولار لمن سُمُّوا بالمعارضة بمن فيهم المتمردون. كما سبق وأن أوصى مجلس الشيوخ بتوصيات مماثلة في ١٩٩٩/٠٧/٠١م. ووفّرت لهم دعما قويا من داخل السودان بواسطة البشير الذي قدّم لهم أخطر تنازلات غير مسبوقة في تاريخ السودان، ولجأ إلى أخبث الأساليب لتغطيتها وتمريرها، ألا وهو التدويل والاستفتاء. أما التدويل فقد كان من خلال تجمّع دول الإيغاد التي أقرت، بمن فيهم البشير، عام ١٩٩٤م ما أسموه بـ"إعلان المبادئ" الذي نص على "حق تقرير المصير..." للجنوبيين واعتبار "الانفصال" أحد الخيارات المفتوحة أمامهم. والاستفتاء (المزوّر) أجراه البشير

والترابي على الدستور عام ١٩٩٨م وزعما أن الشعب السوداني وافق عليه. وضمّناه الفقره (ز) من المادة ١٣٩، قبل الأخيرة، والتي نصت على إعطاء المتمردين الانفصاليين "حق تقرير المصير" مع اعتبار هذه الفقرة من "ثوابت الدستور". هذا عدا عن الاتفاقية المذلة التي وقعها معهم في ١٩٩٧/٠٤/٢١م التي نصت على "حقهم في الاستفتاء" وحقهم في اختيار "الوحدة" أو "الانفصال". وكان آخر الاتفاقيات المذلة قبل ميثاق ميشاكوس والملاحق التابعة له هو: "اتفاقية وقف إطلاق النار لجبال النوبة" التي تمت بإشراف أمريكي في سويسرا، بعيداً عن أعين الناس، والتي رفضها العسكريون لأنها تكبّل أيديهم في مقاومة الانفصاليين، لكن البشير قَبِلَها رغما عنهم. وقد صيغت بنودها بعناية من قبل المحامي القس جون دانفورث، وظهر التحيز واضحاً في نصوصها لصالح الانفصاليين. وأخشى ما نخشاه أن يكون إفراد جبال النوبة بالاهتمام الأمريكي دون باقي المناطق هو لأمر يتعلق بالحدود الجغرافية التي يطالب بها

الانفصاليون، الذين يطمعون بجعلها عند خط عرض (١٢) درجة. أي يطمعون بالاستئثار بثروات السودان، هم ودول الغرب من ورائهم.

وعلى الرغم مما جلبه التدويل من خطر بالغ على هذه القضية المصيرية، فلا يزال حاكم السودان ممعناً في غيه ومتمادياً فيه، يتحدى مشاعر الأمة ويستفزها حين يفتح الباب أمام التدخل الأمريكي المباشر في الشئون الداخلية للأمة. كلنا نعرف أن أمريكا هي عدو لنا، ساعدت المتمردين بالمال والسلاح، وبالدعم السياسي، وشتى أنواع المساعدات، وقصفتنا بالصواريخ، واستصدرت قراراً بالمقاطعة الدولية ضدنا من مجلس الأمن عام ١٩٩٥م، وفي الوقت الذي كانت تقود فيه حملة المقاطعة والمحاصرة علينا كانت تقود حملة الرعاية والدعم والمساندة للانفصاليين المتمردين. إنها تحتل بلادنا في شبه الجزيرة العربية والخليج، وتشن حرباً على إخوتنا في العراق، وتقود حرباً صليبية علينا تحت غطاء ما أسمته بالإرهاب في أفغانستان وباكستان وفلسطين، ولا تخفي دعمها القوي في مساعدة أعدائنا اليهود في

فلسطين، بالمال والسلاح وبشتى أنواع الدعم. فقبول تدخلها في شئوننا حرام لقوله تعالى: ﴿**وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً** ﴿١٤١﴾﴾، وخيانة لله ولرسوله ولجماعة المسلمين.

والآن، وبعد أن سارت أمريكا شوطاً بعيداً في خطتها لفصل الجنوب، وبعد أن اشتد عود الانفصاليين المتمردين، وقويت شوكتهم، وأصبحوا بفضل دعم الغرب الكافر لهم قوة قادرة على تهديد مصالحنا واستنزاف ثرواتنا بما يشنونه من أعمال عسكرية علينا، وبعد أن تم استخراج النفط عام ١٩٩٩م وجرى تصديره بما يقارب ربع المليون برميل يومياً، أي بدخل يعادل المليار دولار سنوياً؛ وبعد أن وجدت في تخاذل حكام السودان خير مساعد لها في حربها الصليبية على المسلمين؛ أخذت تغيّر في أسلوب علاقاتها مع السودان في اتجاه التقارب ورفع الحصار وتخفيف القيود وإعادة العلاقات الدبلوماسية، لتأهيل الجنوبيين وبناء مؤسساتهم ووضعهم على أبواب الحكم والاستقلال، ولتفتح أبواب السودان أمام شركات النفط الأمريكية العملاقة والشركات الأخرى لمباشرة نهب ثرواته وسلب خيراته، تلك

الشركات التي ما انفكت تضغط على حكومة بوش منذ أن تولى السلطة لتحقيق هذا الهدف الذي سبقتها إليه الشركات الكندية والصينية. ولذلك كانت مسألة التمرد في جنوب السودان من أولويات السياسة الأمريكية لحكومة بوش، التي لو لم تنشغل بما هو أولى منها بعد حادث الهجوم على واشنطن ونيويورك في ٢٠٠١/٠٩/١١م لكانت قطعت شوطاً أبعد مما قطعته بكثير.

هذه هي الظروف المحيطة بالسياسة الأمريكية تجاه السودان في الوقت الحاضر. إذ رأت أمريكا أن الوقت أصبح مواتياً أكثر من أي وقت مضى للسير قدماً في تحقيق أهدافها؛ فجعلت المتمردين في موقف قوي: جعلتهم طرفاً ثانياً في موقف الند للحكومة يطالبون صراحة بالاستقلال كأحد الخيارات، ويطالبون بتوزيع الثروات والسلطات وغيرها. وتبنت أمريكا مطالباتهم أو معظمها، تحت الشعارات الكاذبة الداعية لنشر السلم وتحقيق السلام، ولحقن الدماء التي كانت وراء هدرها، ورفع المظالم والمآسي التي تسببت في حصولها. فمسألة فصل جنوب السودان عن شماله سياسة أمريكية وبريطانية بعيدة

المدى، أي استراتيجية ثابتة، ومن ورائهم باقي الدول الأوروبية وكل العالم الغربي بهيئاته ومؤسساته. وكل ما يقال عن الوحدة والاتحاد الفدرالي أو الكونفدرالي لا أساس له من الصحة، وهو للتغطية والخداع ولإخفاء النيات الحقيقية؛ وهذا ما يؤكده سير الأحداث في الواقع، ولا عبرة بتصريحات السياسيين لأنها للاستهلاك المحلي ودفع الشبهة وللتضليل.

وإن ظل السياسيون في السودان، وعلى رأسهم البشير وبطانته، يتلاعبون بهذه القضية المصيرية كما هم عليه الآن، وإن لم يَهُبَّ المخلصون من أبناء الأمة لزجرهم وتغييرهم، فإن الكارثة أصبحت وشيكة الوقوع بفصل الجنوب، وسوف يقوم البشير بمثل الدور الذي قام به عبد الرحمن واحد، حاكم إندونيسيا السابق، عندما وقّع كتاب الذل والهوان بالتنازل عن تيمور الشرقية للكفار، وأرسله لسكرتير عام الأمم المتحدة في ١٩٩٩/١٠/٢٥م قائلاً: "لي الشرف أن أخبرك أن... القرار رقم VI/MPR/1978 حول تأكيد اعتبار إقليم تيمور الشرقية من ضمن أراضي الجمهورية الإندونيسية الموحدة يعتبر مُلغىً".

أيها المسلمون:

إن التفريط في الجنوب يجرّد السودانَ من كنوزه وثرواته الضخمة، ومنها النفطية، لصالح الدول الكافرة؛ ويجعله تحت رحمة الكيان الجديد بعد سيطرته على مياه النيل. ويجلب له المنازعات والحروب. فنظراً للظروف الخطِرة التي أصبح يمر بها السودان في الوقت الحاضر، وقد ثبت تفريط السياسيين بمصالح الأمة في تعاملهم مع قضيتنا المصيرية في جنوب البلاد، فإننا نهيب بكل مخلص قادر أن يتحرك التحرك السريع والقوي لإنقاذ البلاد من الكارثة المتوقعة.

إن الكارثة المرتقبة في السودان ليست هي الكارثة الوحيدة عند الأمة الإسلامية، بل هناك كوارث تتكرر كل يوم وفي كل بقعة من البلاد الإسلامية. والسبب هو أن هذه الأمة، بعد هدم الخلافة، أصبحت رعية بلا راعٍ، وأصبحت مطمعاً لكل طامع، وقد مزّقها الكفار إلى بضع وخمسين مزقة، وأذلوا أهلها ونهبوا خيراتها، وصرنا نرى ما حذّرَنا منه رسولُنا صلى الله عليه وآله وسلم حين قال: «**يُوشِكُ الأُمَمُ أنْ تَدَاعَى عَلَيْكُم كَمَا تَدَاعَى**

الأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا»، فقالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قالَ: «**بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنّكُمْ غُثَاءُ كَغُثَاءِ السّيْلِ، وَلَيَنْزِعَنّ اللّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوكُمْ المَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنّ اللّهُ فِي قُلُوبِكُم الوَهْنَ**»، فقالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ الله وَمَا الْوَهْنُ؟ قالَ: «**حُبّ الدّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ المَوْتِ**».

لا يمكن أن يكون حَلٌّ لمشاكل المسلمين ما دام الحكام العملاء يتسلمون مقاليد الأمور، فهم عَوْنٌ للكفار على الأمة. الحل يكون بإطاحة هؤلاء الحكام العملاء وهدمِ أنظمة الكفر التي يحكمون بها، وإقامة الخلافة الراشدة التي تقيم الدين الإسلامي وتحكم بما أنزل الله، وتوحد الأمة الإسلامية، وتحمل رسالة الإسلام للناس جميعاً.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ٧﴾.